

انعكاسات تطورات الأسعار العالمية للسلع الغذائية على مستوى الفقر في الوطن العربي

* طاهر جحيوة، جامعة الأغواط، الجزائر.

** عمار بن نوار، جامعة تيارت، الجزائر.

الملخص

في النصف الأول من عام 2008، كان العالم يواجه أعلى مستويات لأسعار الأغذية في غضون 30 عاما و تعرض لأزمة تمثلت في إنعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، التي جعلت دول العجز الغذائي خاصة و باقي الدول تجاهد لكي تواجه النتائج الناجمة عن ما أدى إليه تصاعد أسعار الأغذية من تهديد للإستقرار الإجتماعي و السياسي في مختلف أنحاء العالم. وعلى إعتبار أن العالم العربي يستورد حوالي نصف إحتياجاته من السلع الغذائية ، فقد كان لزاما عليه في ظل أعقاب الأزمة الغذائية الحادة زيادة الإهتمام بتوفير إحتياجاته من الأغذية و التحوط من تقلبات أسواق أسعار السلع الغذائية ، مع تبني إستراتيجيات مستقبلية فعالة لمواجهة تقلبات أسعار السلع الغذائية و ضمان تخفيض مستوى الفقر.

الكلمات المفتاحية: أسواق السلع الغذائية العالمية ، تقلبات أسعار السلع الغذائية ، الفقر ، الإستراتيجيات المتخذة لتخفيض مستوى الفقر ، الإستراتيجيات المتخذة لضبط أسعار السلع الغذائية.

Abstract

During the first half of 2008, the world faced the highest levels of food prices since 30 years and was facing a crisis in food insecurity at a global level, That made most countries in general and the food deficit countries in particular struggle in order to face the consequences of what the escalation of food prices has led to, and declining power purchasing goods along side with the social and political security threat around the world.

And on the grounds that the Arab world imports about half of its needs of food commodities; it has had to be under the wake of the acute food crisis for greater attention to its needs of food and hedge against fluctuations of the food commodities' market prices; With the adoption of an effective strategies to face the future food prices' fluctuations and ensure the reduction of the poverty level.

Keywords: Global markets of food commodities; Fluctuations of food commodities prices; poverty; Strategies maked to decrease the poverty; Strategies adopted to adjust the of food commodities' prices.

* tahirdj37@yahoo.com.

** bennouar.ammar@yahoo.fr.

المقدمة

أثار الإرتفاع الكبير و المستمر في أسعار السلع الغذائية خلال السنوات الأخيرة مخاوف شديدة على المستوى العالمي بشأن تفاقم حدة الفقر و سوء التغذية، حيث وصلت الأسعار الدولية للحبوب لأعلى مستويات لها في ما يقرب من 30 عاماً، حيث هددت الأمن الغذائي للفقراء في جميع أنحاء العالم. وبينما شهد النصف الثاني من عام 2008 إنخفاضاً سريعاً في الأسعار الدولية للأغذية، مع إنخفاض أسعار النفط و ما أدت إليه الأزمة المالية و الركود العالمي من إنخفاض في الطلب، بقيت الأسعار أعلى كثيراً من المستويات التي شوهدت في السنوات الأخيرة، و المتوقع أن تكمل صعودها النسبي دون حدوث صدمات كالتالي حدثت ما بين عامي 2006 و 2008. ورغم الإنخفاض الحالي في أسعار الأغذية، إلا أن العديد من العوامل الأساسية الكامنة وراء إرتفاع و تقلبات الأسعار لا تزال قائمة.

إن الدول العربية ليست بمنأى عن تعرضها للمخاطر، نظراً لإعتمادها الشديد على الأسواق الدولية من أجل الحصول على الغذاء وبالخصوص دول العجز التجاري و التي ليس لها فوائض نفطية تمكنها من مجابهة الإرتفاع المطرد في أسعار السلع الغذائية الأساسية. إستجابت البلدان العربية لإرتفاع أسعار الأغذية بإتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير السريعة لضمان توافر إمدادات غذائية للأسواق المحلية و للتخفيف من التكلفة على المستهلكين المحليين. ولكن لا ينبغي لهذه السياسات إغفال الإحتياجات المتوسطة و طويلة الأجل لزيادة الإنتاج الغذائي.

تستعرض هذه الورقة بإيجاز تطورات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية فيما يتصل بالأسباب و الإتجاهات و الآثار، و الإجراءات التي تم إتخاذها لمجابهة إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، و مقترحات تخفيف آثار إرتفاع تلك الأسعار على الإقتصاد العربي و على الأمن الغذائي للوطن العربي.

1- تطور الأسعار العالمية و أسباب إرتفاعها و توقعاتها المستقبلية

1-1 تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية:¹

شهد العالم إرتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الرئيسية. فقد إرتفعت أسعار الغذاء كبير بداية من سنة 2006 ليبلغ أوجه خلال الربع الأول من سنة 2008، أين وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية. و قد إرتفع مؤشر منظمة الأغذية و الزراعة لأسعار الأغذية² بنسبة قدرها 7 في المائة في عام 2006 و بنسبة قدرها 27 في المائة في عام 2007، و إستمرت تلك الزيادات و تسارعت في النصف الأول من عام 2008. ومنذ ذلك الحين، إنخفضت الأسعار بإطراد ولكنها ما زالت أعلى مستويات إتجاهها في السنوات السابقة. ففي ما يخص عام 2008، ظل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية أعلى بنسبة بلغت 24 في المائة عما كان عليه في عام 2007، و بنسبة 57 في المائة عما كان عليه في عام 2006.

قدرت نسبة الزيادة في الأسعار خلال الربع الأول من سنة 2008 بنحو 97% للزيوت النباتية، 87% للحبوب، 58% للألبان و منتجاتها. كما إستمرت أسعار اللحوم و السكر في الزيادة و لكن بنسب أقل.

و تعتبر سلع الحبوب و السكر و الزيوت النباتية من السلع التي شهدت إرتفاعاً مستمراً في أسعارها نسبياً منذ أواخر عام 2006. و في عام 2007 إرتفعت الأسعار ببورصة مجلس شيكاغو للتجارة - وهي أسعار القياس العالمية للقمح و الأرز و فول الصويا- حيث إزدادت أسعار القمح بنسبة 90%، و أسعار الصويا بنسبة 80%.

و قد زادت أسعار العلف، مما رفع من تكلفة الإنتاج الحيواني و هذا ما تمخض عنه إرتفاع أسعار الماشية، كما سجلت أسعار الدواجن زيادة مقدارها 10%.

و قد إرتفعت الأسعار العالمية للقمح بنحو 181%، على مدة ثلاثة أعوام الأخيرة، و يقدر إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بصفة عامة بنحو 83% خلال ذات الفترة. و قد أثر ذلك على دول العجز الغذائي، حيث يتوقع أن تبلغ فاتورة إستيراد الغذاء لتلك الدول بنحو 169 مليار دولار في عام 2008، و بزيادة قدرها 40% عن قيمتها في عام 2007.

و يوجد ما يشير إلى حدوث إستقرار منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي مع حدوث إنتعاش تدريجي بدءا من عام 2000 قبل الزيادة الحادة التي حدثت في عام 2006. فقد إرتفع متوسط معدل النمو السنوي الذي كان يبلغ 1.3 في المائة في الفترة 2000-2005 إلى 15 في المائة عام 2006.

أمام إزدياد الشكوك بشأن تحسن الوضع الإقتصادي العالمي جراء الأزمة الإقتصادية ، عرف الطلب العالمي من المواد الأساسية تباطؤا في النصف الثاني من عام 2008 ،نتيجة إنخفاض الطلب المتأتي من الصين و بعض الإقتصاديات الصاعدة. و في المقابل تحسن العديد من المنتجات الغذائية وهو ما زاد من حدة الضغوط نحو الإنخفاض المسلطة على تطور الأسعار الغذائية. و إستمر هذا الوضع في عام 2009. لكن ما لبث أن بدأت الأسعار في الصعود بوتيرة سريعة في النصف الثاني من عام 2010 .

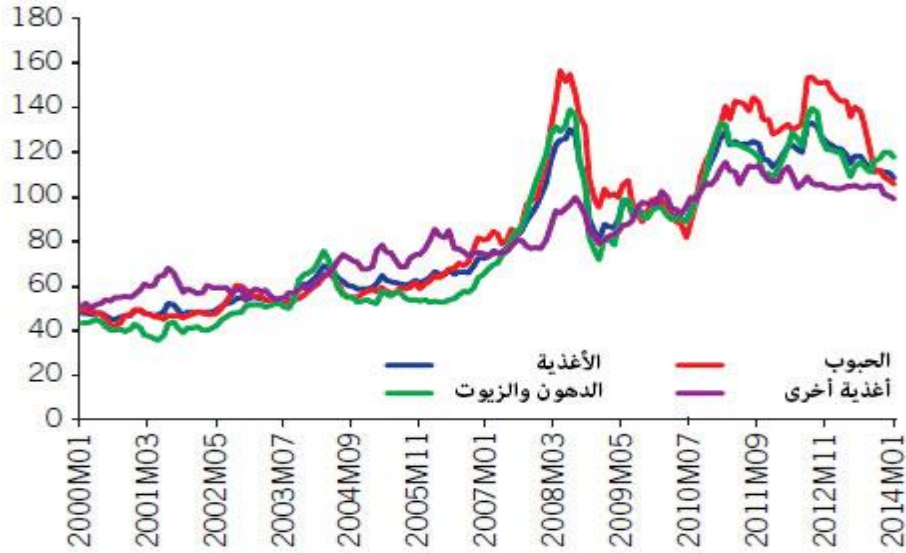
لا تزال أسعار الغذاء العالمية مرتفعة في سنة 2011 ، ويرجع ذلك في جانب منه إلى الزيادة في أسعار القود، حيث لا يزال مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء قريبا من ذروته التي بلغها في عام 2008 . ففي مارس 2011، كان المؤشر لا يزال مرتفعا بنسبة 36 % عن المستوى الذي كان عليه قبل عام، على الرغم من حدوث انخفاض طفيف في الآونة الأخيرة . ومن بين المواد الغذائية الأساسية التي لا تزال أسعارها مرتفعة كثيرا عما كانت عليه في مثل هذا الوقت من العام الماضي الذرة (74 %)، والقمح (69 %)، وفول الصويا (36 %)، والسكر (21 %)، إلا أن أسعار الأرز كانت مستقرة.

انخفضت أسعار الغذاء العالمية 8 % بين سبتمبر وديسمبر 2011، إذ تراجع أسعار القمح والذرة والأرز بفضل تحسن أوضاع المعروض، وبفعل الشكوك التي تحيط بالاقتصاد العالمي. غير أن الأسعار العالمية لا تزال مرتفعة مع تجاوز المؤشر السنوي لأسعار الغذاء لعام 2011 المؤشر السنوي لعام 2010 بمقدار 24 %.

وتشير الأسعار في 2012 إلى التراجع بفضل تزايد المعروض. ومع ذلك، فإن الأسعار العالمية لا تزال مرتفعة ومتقلبة، والمعروض قليل بالأسواق، وأسعار النفط غير مستقرة. و قد تراجعت أسعار جميع المواد الغذائية الأساسية . ووصل التراجع في مؤشر أسعار الحبوب إلى 10 %، و 8 % للدهون والزيوت، و 8 % للمواد الأخرى بما في ذلك السكر واللحوم، وكان تراجع الأسعار كبيرا للقمح (15 %)، والذرة (12 %) وطفيفا للأرز الذي انخفضت أسعاره 2 % فحسب في الربع الأخير من عام 2011.

واصلت أسعار المواد الغذائية المتداولة في الأسواق العالمية تراجعها بين جوان وأكتوبر 2013، لكنها لا تزال مرتفعة. وانخفض مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء 6 % خلال تلك الفترة. واستمر تراجع الأسعار من شهر إلى آخر حتى سبتمبر ، لكنها ظلت بلا تغيير تقريبا في أكتوبر. وكان مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء في أكتوبر يقل 12 % عن مستواه قبل عام. وكانت أسعار الحبوب المحرك للهبوط العام لأسعار الغذاء بين جوان وأكتوبر 2013. وكانت تلك الأسعار تقل في أكتوبر 19 % عن مستواها في جوان. وزادت أسعار الدهون والزيوت 1% وتراجعت أسعار السلع الأخرى (ومنها السكر واللحوم) 0.3 %.

واصلت أسعار السلع الغذائية المتداولة في الأسواق العالمية هبوطها، إذ انخفضت 3 % بين أكتوبر 2013 و جانفي 2014، لتضيف ربع سنة آخر إلى التراجعات السعيرية التي لوحظت. واستمرت العوامل التي أسهمت في هبوط الأسعار سواء محاصيل القمح والذرة والأرز الوفيرة بمستوى قياسي، و ازدياد المعروض المتاح، وارتفاع المخزونات العالمية. ومع ذلك، فإن الأسعار العالمية ليست بعيدة كثيرا عن ذروتها التاريخية.



المصدر: البنك الدولي، مجموعة آفاق التنمية.
ملاحظة: يرجح المؤشر العالمي لأسعار الغذاء أسعار التصدير لمجموعة متنوعة من السلع الغذائية
بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي 2010=100. لاحظ أن سنة الأساس تم تغييرها إلى 2010 .

2-1 أسباب إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية:³

إن الإرتفاع الحاد في أسعار الأغذية و التي بلغت ذروتها في النصف الأول من عام 2008، يرجع بوجه عام إلى إختلالات التوازن بين العرض و الطلب في كثير من أسواق السلع الرئيسية، لاسيما الحبوب و البذور الزيتية. يتحرك الطلب في أسواق الأغذية إلى القوتين الرئيسيتين المحركتين للطلب، إلى جانب الوقود الحيوي ، هما النمو السكاني و نمو الدخل. أما القوى المحركة الرئيسية لزيادة الأسعار على جانب العرض فهي تتعلق بأوجه النقص في الإنتاج و بتدابير السياسات مثل سياسات تقييد الصادرات التي يتبعها المتعاملون الرئيسيون. يضاف إليها تفسيرات أخرى ترد إلى المضاربات و تغيرات أسعار الصرف ، وكذا آثار الأزمة المالية العالمية.

يرجع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية إلى عدة عوامل لعل من أهمها العوامل التي أثرت سلبا على عرض الغذاء وتلك المتعلقة بالطلب عليه كمايلي :

1-2-1 العوامل المرتبطة بجانب العرض :

- انخفاض الانتاج العالمي من الحبوب والمحاصيل الزراعية ، فقد ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغير المناخي وموجات الجفاف والصقيع المتبادلة ، والتي ضربت أجزاء كثيرة في العالم خلال العامين الماضيين ، في إتلاف جزء كبير من المحاصيل والحبوب الغذائية في عدد من الدول الزراعية الكبرى ، مثل أستراليا والصين والأرجنتين والهند ، وهو ما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية ، وارتفعت من ثم أسعارها العالمية. وقدر انخفاض إنتاج الحبوب في أستراليا وكندا بنحو 20%.
- قيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود على صادراتها.
- اتجاه المخزون العالمي من الحبوب للإخفاض خلال الأعوام القليلة الماضية ، ومن وصول مخزون القمح الأمريكي في عام 2008 إلى أدنى مستوى له منذ 60عام ، وصول مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ 42 عاما .و إنخفاض المخزون العالمي من البذور الزيتية بنحو 22%.

1-2-2 العوامل المرتبطة بجانب الطلب :

- ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة ، وخاصة في الصين والهند: مما أدى إلى ظهور طبقة من المقتردين في كلتا الدولتين، لا يقل عددها عن 300 مليون نسمة، تنتمي للطبقة الوسطى، لكنها تتمتع بقدرة شرائية عالية ، وأدى ذلك بالتالي إلى إحداث طلب إضافي على الحبوب واللحوم ، ساهم في زيادة الطلب على منتجات المزارع من القمح والأرز والألبان واللحوم.
- إرتفاع أسعار النفط : وهو ما أثر على أسعار السلع الغذائية في اتجاهين ، أولهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من ارتفاع في تكاليف إنتاج المواد الغذائية ، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع . وثانيهما ما ترتب على إرتفاع أسعار النفط أيضا من توجه الدول الصناعية والنامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل : القمح والذرة وفول الصويا ، وهذا بدوره أدى إلى دفع جزء من الانتاج العالمي من هذه المحاصيل إلى خزانات السيارات والمحركات بدلا من البطون الخاوية للجياع والفقراء .
- تزايد استخدام بعض الأغذية في إنتاج الوقود الحيوي: إن الطلب على سلع زراعية معينة لإنتاج الوقود الحيوي، يعني إستخدام كمية أقل من الموارد المحاصيل الغذائية. فإنتاج الوقود الحيوي قد يقلل من توافر السلع الغذائية في السوق لأن الطلب الفعلي على البذور الغذائية و السكر أو الزيوت و المواد الغذائية الأساسية الأخرى التي تستخدم في إنتاج الوقود. وقد كان هذا مصدر الطلب الجديد هذا يلعب دورا هاما في التأثير على الأسعار.
- إن زيادة إنتاج الوقود الحيوي المعتمد على الحبوب وخاصة الذرة وكذا الزيوت لإنتاج الإيثانول والديزل ، الأمر الذي أدى إلى رفع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه مثل محصول الذرة الذي إرتفع سعره بمعدلات عالية بسبب البرنامج الأمريكي لإنتاج الإيثانول إلى جانب انخفاض مخزون الذرة في البلدان المصدرة الرئيسية، حيث تتجه الدول المنتجة الرئيسية كالولايات المتحدة ، البرازيل ، ودول الإتحاد الأوروبي نحو مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي والذي يصل حاليا إلى أكثر من 10 ملايين طن ومن المقرر أن يرتفع إلى 21 مليون طن قبل عام 2016 وتنمو صناعة الإيثانول الأسترالية بسرعة وقد تعزز استخدام القمح الأمر الذي سيقبل الكميات المتاحة للتصدير ، حيث أشار مجلس الحبوب الأسترالي أن صناعة الإيثانول في البلاد ستنمو لتستهلك نحو مليون طن من الحبوب سنويا كمادة خام . ومع هذه الاتجاهات نحو توجيه المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي سوف تستخدم المنافسة بين الغذاء والوقود الحيوي على محاصيل العالم المحدودة ، الأمر الذي يدعم توقعات استمرار ارتفاع أسعار الغذاء لسنوات طويلة قادمة.

1-2-3 أسباب أخرى :

- المضاربات في بورصات السلع الغذائية من خلال أدوات المشتقات (العقود المستقبلية الآجلة وعقود الخيارات) ، بعد أن أصبحت العائدات التي تتحقق لهم من الأصول الأخرى أقل جاذبية .
- ارتباط الزيادات في أسعار المواد الغذائية بالارتفاع في أسعار منتجات الطاقة ، وضعف الدولار الأمريكي .
- تجدر الإشارة إلى أن الربع الأخير من عام 2008 قد شهد بعض التطورات مثل انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الدولار مما أدى تراجع أسعار العديد من السلع الغذائية بشكل ملموس . هذا بجانب آثار الأزمة المالية الراهنة والتي ساعدت في انخفاض أسعار المواد الغذائية لانخفاض الطلب عليها ، غير أن استمرار تلك الأزمة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة الانخفاض المتوقع في حجم الاستثمار في القطاع الزراعي ، وبالتالي الانخفاض المتوقع في المعروض من السلع الغذائية .

1-2-4 أما على المستوى العربي : فيرجع ارتفاع أسعار الغذاء بما نتيجة لإرتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا باعتبارها مستوردة

لنصف إحتياجاتها من الغذاء، بجانب عدة عوامل ساعدت في بعض حالات الدول العربية على زيادة أسعار الغذاء منها :

- انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة خلال الموسم الماضي كما في الجزائر ، سوريا، السودان ، سلطنة عمان ، فلسطين وموريتانيا .
- السماح بتصدير بعض السلع رغم وجود عجز بها ، ففي السودان على سبيل المثال وبالرغم من انخفاض إنتاج الذرة الرفيعة بأكثر من 20 % ، تم فتح باب التصدير حيث صدرت كميات مقدرة من محصول الذرة الرفيعة خلال الأشهر الأولى من العام الحالي. وقد شجعت تلك الأوضاع قيام القطاع الخاص والبنوك التجارية بشراء كميات كبيرة من المحصول بهدف تصديرها أو تخزينها .
- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي ، وارتفاع تكاليف النقل مما ساهم في زيادة أسعار الغذاء في معظم الدول العربية .

3-1 التوقعات المستقبلية:⁴

تشير التقارير إلى أنه على الرغم من اتجاه معدلات نمو الأسعار نحو الإنخفاض ، فإن أسعار الغذاء ظلت مرتفعة خلال عامي 2008 و2009 ، وبدأت في التراجع نتيجة استجابة العرض للأسعار المرتفعة ، ولكنها ستظل أعلى من مستوياتها في عام 2004 لمعظم السلع الغذائية ، خاصة وأن الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي سوف تستمر في تخصيص المزيد من تلك السلع للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي ، كما يتوقع أن تستمر في تبني السياسات الرامية إلى تقليل حجم الصادرات من تلك السلع ، وزيادة الضرائب المفروضة على الصادرات منها، حيث تؤكد التعاملات الحالية في بورصة شيكاغو للتجارة ، على أن أسعار التعاقدات المستقبلية للذرة وفول الصويا والقمح سوف تظل عند مستويات مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة . كما أنه من المتوقع أن يساهم تراجع المخزون العالمي من الحبوب والمحاصيل الغذائية ، واستمرار الأسعار العالمية للنفط الخام عند مستويات مرتفعة، إلى إحداث تقلبات سعرية في السوق العالمي للسلع الزراعية .

من المتوقع أن يشهد الإنتاج الزراعي زيادة على المدى القصير ، بافتراض إستقرار الأحوال الجوية . كنتيجة لحدوث إستجابة العرض المتوقعة لارتفاع الأسعار الحالية . ويتنظر انخفاض أسعار السلع عن مستوياتها المرتفعة التي شهدتها بداية 2011. ولكن من المتوقع أن تزيد قيمتها الحقيقية في متوسطها بنسبة 20 % فيما يتعلق بالحبوب (الذرة) وبنسبة 30 % فيما يتعلق باللحوم (الدواجن) خلال فترة 2011-2020 مقارنة بالعقد الماضي.

و من المتوقع زيادة الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 1.7 % سنويا في المتوسط مقارنة بنسبة 2.6 % للعقد السابق. من المتوقع أن تشهد معظم المحاصيل معدلات نمو أبطأ، خاصة البذور الزيتية والحبوب الخشنة التي تواجه زيادة في تكلفة الإنتاج وتباطؤ معدلات نمو الإنتاجية. وتبقى معدلات نمو إنتاج الثروة الحيوانية قريبة من مستوياتها السابقة، ورغم تباطؤ النمو لا يزال من المتوقع زيادة نسبة الإنتاج للفرد بنسبة 0.7 % سنويا .

فيما يتعلق بقطاع الأسماك ، من المنتظر أن يزداد إنتاجه العالمي بنسبة 1.3 % سنويا حتى 2020 . وهو معدل أبطأ من معدل العقد السابق نظرا لتراجع نمو تربية الأحياء المائية (2.8 % في المقابل 5.6 % لفترة 2001-2010) ولتراجع قطاع صيد الأسماك أو ركوده ، وبحلول عام 2015. ينتظر أن يتجاوز قطاع التربية الأحياء المائية قطاع صيد الأسماك ليصبح أهم مصادر الأسماك للاستهلاك الآدمي. وبحلول عام 2020 سيمثل إنتاجه 45 % من إجمالي إنتاج الأسماك (بما في ذلك الاستخدامات غير الغذائية) ومقارنة بفترة 2008-2011 ، ينتظر أن يرتفع متوسط أسعار أسماك المصائد بنسبة حوالي 20 % فيما يتعلق بقيمتها الإسمية بحلول عام 2020 ، أما الأنواع المرباة فمن المتوقع أن تزيد بنسبة 50 %.

يستمر استخدام المنتجات الزراعية كمواد أولية للوقود الحيوي في الزيادة القوية ، مدفوعا في معظمه بسياسات الدعم ، وبحلول 2020 ، من المقدر أن يستخدم 13 % من الإنتاج العالمي للحبوب الخشنة، و15 % من إنتاج الزيوت النباتية و30 % من إنتاج قصب السكر في إنتاج الوقود الحيوي ، وستسبب أسعار النفط المرتفعة في المزيد من نمو استخدام المواد الأولية اللازمة للوقود الحيوي .

وعند وصول أسعار النفط إلى درجة كافية من الإرتفاع، يصبح إنتاج الوقود الحيوي مجديا إقتصاديا في العديد من الدول حتى في عدم وجود الدعم السياساتي .

سيستمر تباطؤ معدلات تحسن الإنتاج المتوقع على المستوى العالمي فيما يتعلق بالمحاصيل الهامة في التأثير سلبا على الأسعار العالمية. من المتوقع نمو التجارة بنسبة 2 % ، وهو معدل أبطا من المعدل الذي ساد خلال العقد الماضي . مع زيادات متواضعة في الإنتاج من جانب المصدرين التقليديين و زيادة في الإنتاج المحلي من جانب المستوردين . وسيأتي معدل النمو الأسرع في المقام الأول من جانب المصدرين الناشئين في بلدان كل من أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية، حيث توفر التقنيات القائمة إمكانية جيدة لتحسين الإنتاج. ومن المتوقع أيضا زيادة العجز الغذائي في بلدان جنوب الصحراء الكبرى حيث يتجاوز الطلب المدفوع بالزيادة السكانية زيادة الإنتاج المحلي.

2- الفقر:

يدلّ مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، و التي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

1-2 مفهوم الفقر:

تركز بعض مفاهيم الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان، وتشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية، الأولى تتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالاتمان، الأرض، البنية التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن "الفقراء" من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية.

كما يعرف على أنه عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، و قد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" إلا أنه، أي هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة ، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف.⁵

ويمكن القول بأن الفقر هو ظاهرة معقدة ذات ابعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وتاريخية. ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والازمنة. ولكن من المتفق عليه ان الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات كما أنه يمكن تحديد عدة مستويات للفقر وهي:

- المستوى الجزئي (الفردى - العائلي ...)

- المستوى الكلي (المجتمع)

- المستوى الدولي (الدول الغنية والدول الفقيرة)

- المستوى القاري (القارة الأوروبية - الإفريقية - أمريكا ..)

2-2 أسباب الفقر: من مسببات الفقر ما يلي:⁶

- **حجم الأسرة:** إن حجم الأسرة يعتبر أيضاً من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة و ارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار و تتفاقم و ينتج عنها الفقر بآتم معناه.
- **التضخم:** إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها و تصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عيب الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.
- **برامج التصحيح الهيكلي:** تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنمي الفقر و ازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، بطى التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، انخفاض مستوى التعليم... الخ
- **النزاعات الداخلية و الخارجية:** كالحروب مثلاً تساهم في الاستقرار و ما ينتج عنه من ضياع فرص العمل و ضياع الممتلكات و غيرها و بالتالي السير نحو الفقر.
- **سوء توزيع الدخل و الثروات:** إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض و إفقار البعض الآخر . ويمكن تقسيم العوامل التي تؤدي إلى الفقر إلى عوامل ذاتية وأخرى خارجية مبينة كما يلي:⁷
- **العوامل الذاتية :** وهي التي تتعلق بالفرد نفسه ، وتشمل :
 - الجهل : أن الشخص الجاهل يكون أقل من غيره على تفهم مشاكله فلا يعمل على زيادة دخله ليحسن من مستوى معيشته ، وقد يكون جهله سبباً في سوء تصرفه في دخله مما يؤدي إلى فقره .
 - المرض : فالمرض يقعد الشخص عن العمل ، أو يقلل من إنتاجه مما يؤثر على دخله وبالتالي على مستوى معيشته بالإضافة إلى أن تكاليف العلاج ترهق ميزانيته وتلتهم كسبه القليل .
 - سوء التدبير وعدم استعمال الحكمة في الانفاق ، وبالتالي إنفاق المال في غير موضعه المناسب مما يؤدي إلى الفقر ، وأحياناً يرجع سوء التدبير إلى الجهل أو إلى الضعف وقلة الحيلة أو عدم الخبرة مما يبدد الدخل ويوقع المرء في الفقر .
 - العادات الضارة : كالإدمان على المخدرات أو المسكرات أو القمار ، فهذه كلها وأمثاله مضيعة للمال ومؤدية للفقر .
- **العوامل الخارجية :** وهي لا تتعلق بالفرد نفسه بل بالاجتمع ككل ، وأهم هذه العوامل :
 - العوامل الطبيعية : كالزلازل والبراكين والفيضانات والأوبئة والآفات الزراعية فهي تؤدي إلى إتلاف موارد الإنتاج وغرق المحاصيل وتهدم المساكن وتشتت السكان من أماكن عملهم ، مما يؤدي إلى فقرهم .
 - عدم كفاية الإنتاج وموارده : وذلك يرجع إلى عدم استغلال موارد المجتمع وثرواته الطبيعية ، أو قلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ، أو عدم الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة في الزراعة والصناعة ، أو ندرة الخامات والمواد الأولية اللازمة للصناعة ، أو قلة السكان مما يؤدي إلى النقص في الأيدي العاملة اللازمة للإنتاج والاستثمار .

3- الآثار المترتبة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية

1-3 الآثار على المستوى الكلي:

تتسم آثار أسعار السلع على الاقتصاد الكلي بأهميتها لأنها تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل الذي يمثل في نهاية المطاف عاملاً رئيسياً يحدد مستويات معيشة الأفراد والأسر، ويستفيد عموماً من ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الغذائية البلدان

التي تصدر تلك المنتجات بينما تستفيد البلدان المستوردة من انخفاض الأسعار، وإذا تغاضينا مؤقتاً عن اعتبارات تقلب الأسعار فإن ذلك يمثل أساساً لعبةً حصيلتها صفر في المدى القصير أو المتوسط. ويستفيد المصدرون على حساب المستوردين والعكس بالعكس، غير أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يتسبب على الأجل الأطول في دفع البلدان المستوردة نحو الاستثمار في الزراعة وتقليص الواردات، بل قد يؤدي بها إلى أن تصبح بلداناً مصدرة وهذا الاستثمار أساسي لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق تخفيض مستدام في الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

ويشدد الأثر على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف في البلدان التي تستأثر فيها تجارة الأغذية بحصة كبيرة من الصادرات أو الواردات، وتحقق البلدان التي تصدر نسبة كبيرة من إنتاجها أكبر الفوائد عندما ترتفع الأسعار. وأما البلدان التي تستورد حصة كبيرة من الغذاء الذي تستهلكه فتتضرر أشد الضرر بسبب ارتفاع الأسعار. كما أن معدل التبادل التجاري مهم أيضاً مثال عن ذلك أن البلدان التي تصدر النفط أو المعادن قد لا تحتاج إلى إنتاج كميات أكبر من تلك المنتجات لتعويض ارتفاع أسعار الأغذية إذا ازداد سعر صادراتها بنسبة أكبر من الزيادات في سعر الواردات الغذائية. وفيما يتعلق بالآثار المالية فإن أثر ارتفاع أسعار الأغذية يبلغ أشده في البلدان التي تشكل فيها إعانات الغذاء جزءاً مهماً من الميزانية.

وبالنسبة للمستوردين، سوف تنطوي تكلفة ارتفاع السعر على أثر مالي مباشر، ويضيق على هذه البلدان فرص استثمارية حقيقية، فبدلاً من أن توجه مواردها المالية إلى إستثمارات كالتعليم والصحة وتحسين البنية التحتية فإذا هي توجهها إلى استيراد سلع استهلاكية مما يعطل درجة النمو الاقتصادي.⁸

2-3 انعكاسات زيادة الأسعار العالمية على أوضاع الأمن الغذائي العربي:

تم تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2012 على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، بافتراض عدم وجود مخزونات مرحلة، وبدون تضمين تجارة السلع الغذائية البينية العربية، إذ أن فجوة الغذاء العربية تعني بالسلع التي تستوردها الدول العربية من خارج الوطن العربي، وتشير بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى اتجاه قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو الاستقرار النسبي بين عامي 2010 و 2011، حيث بلغت حوالي (34.3) مليار دولار في 2010 م، ونحو (34.4) مليار دولار في 2011، تقدر بنحو (35.0) مليار دولار في 2012 م وربما يعزى ذلك بتكثيف الجهود القطرية وانهاج السياسات الزراعية الأكثر تشجيعاً للاستثمار الزراعي وتخفيفاً للإنتاج السلع الغذائية الرئيسية في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

تساهم مجموعة السلع الحبوب وحدها بنحو (50.0%) من قيمة الفجوة ويشكل القمح والدقيق من هذه النسبة (23.13%)، كما تساهم مجموعة اللحوم في قيمة الفجوة بنسبة (18.24%)، والألبان ومنتجاتها بحوالي (10.61%) والزيوت النباتية بنسبة (10.05%)، والسكر المكرر (8.45%) وتبلغ مساهمة هذه السلع الغذائية مجتمعة نحوي (97.36%) من قيمة الفجوة الغذائية. وعلى المستوى القطري تتفاوت الدول العربية في مقدار مساهمتها في الفجوة الغذائية العربية وفقاً لأسباب كثيرة منها عدد السكان وأمطاطها الاستهلاكية ومستوي الدخل ومحدودية الانتاج الزراعي نتيجة ضعف الموارد الزراعية الطبيعية وغيرها من الأسباب، وتساهم أربع دول عربية هي: السعودية، الإمارات، مصر، الجزائر بنسبة تقدر بحوالي (61.7%) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية كمتوسط للفترة (2010-2012)، وتتنوع هذه النسبة على الدول الأربع بحوالي (20.2%)، و(15.4%)، و(13.6%)، و(12.4%) لكل منها على التوالي.⁹

وفي الجانب الآخر تحقق الدول العربية فائضا تصديريا في بعض السلع الغذائية بلغت قيمته في عام 2011 نحو (2.45) مليار دولار ، ساهمت فيه الخضر بنحو (1.18) مليار دولار ، والأسماك بنحو (0.81) مليار دولار ، والفاكهة بنحو (0.41) مليار دولار. وتتصدر مجموعة الخضر في عام 2012 سلع الفائض بنحو (69.5%) من قيمة الفائض ، بينما تساهم فيه الأسماك ، والبطاطس والفاكهة بنحو (20.2%) ، (9.1%) ، (1.2%) على التوالي.¹⁰

3-3 انعكاسات زيادة الأسعار العالمية على نوعية الغذاء المستهلك وصحة المواطن :

تشير الدراسات المضمن نتائجها في تقارير أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية وفي مسوحات أوضاع الأسر إلى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية قد أدى إلى انخفاض واضح في استهلاك الأسر (وخاصة محدودي الدخل) من سلع غذائية أساسية مثل اللحوم والألبان والبيض وغيرها من السلع التي تمد المواطن بالبروتينات الحيوانية اللازمة لصحة المواطنين مما أدى إلى تفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية في بعض المناطق بسبب نقص القدرة على تنوع مصادر الغذاء الذي يعتبر أساسيا للصحة العامة.

وقد تسبب اعتماد المواطنين محدودي الدخل على الكربوهيدرات لتأمين غذائه في ظهور أزمات في توفير الخبز في بعض الدول وكذلك في تخفيض نصيب الفرد من الغذاء لعدم القدرة على شراء حاجته منه . كما أشارت التقارير إلى تقليل عدد الوجبات التي يتناولها المواطن ، وتزداد هذه الآثار بشكل خاص في الدول العربية الأقل نموا والتي تعتمد في غذائها على الاستيراد من الخارج.¹¹ يتفوق متوسط اليومي لنصيب الفرد من الأسعار الحرارية في الوطن العربي الذي يبلغ (3013 كيلو كالوري) على المتوسط العالمي في 2015 و المقدّر بحوالي 2940 كيلو كالوري من قبل منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة وطبعا هناك تفاوت بين الدول العربية نفسها. وتساهم السلع النباتية بما نسبة 76.7% من المتوسط اليومي لنصيب الفرد من الغذاء في الوطن العربي بينما تشكل السلع الحيوانية نسبة 23.3%.¹²

3-3 الآثار على الدخل و مستوى الفقر

أوضحت مسوحات الدخل والإنفاق للأسر في معظم الدول العربية أن الإنفاق على الطعام يشكل النصيب الأكبر من دخول الأسر والخاصة الأسر الريفية ، و أظهرت هذه الدراسات أن أكثر من ثلثي الدخل الأسر ينفق على الغذاء ، وهذه النسبة سوف ترتفع بعد الزيادات الأخيرة التي طرأت على قيمة السلع الغذائية الأمر الذي سوف يؤدي إلى الضغط على حجم الإنفاق على الاحتياجات الأخرى للأسرة، مما سيؤدي إلى عجزها عن الوفاء بإحتياجاتها الغذائية والاحتياجات الأخرى وانتقالها إلى فئة الفقراء ، وتصبح مشكلة أكبر عندما تصل بعض الأسر إلى مستوى عدم القدرة على الوفاء لمطالبات التعليم ومتطلبات التربية الاجتماعية ومستلزمات الحياة لأفرداها مما يهدد السلام الاجتماعي وتزداد الآفات و الأمراض الاجتماعية بين الفقراء .

ومن المتوقع زيادة هذه الظواهر في الدول الغير قادرة على توفير حد أدنى من الدخل والضمان الاجتماعي ولمواطنيها أو تلك غير القادرة على توفير فرص العمل لمن هم في سن العمل ، الأمر الذي سيؤدي إلى التذمر وانتشار المشاكل الناتجة عن البطالة والتي يصعب معالجتها كلما زادت حدة خاصة في المناطق الفقيرة .

ولابد من الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية سوف يؤدي إلى تناقص قدرة الأسر العربية على الادخار وبالتالي على تحسين أوضاعها المعيشية ، و القيام بمشروعات مدرة للدخل خاصة في المناطق الريفية ، مما سيؤدي إلى التأثير على معدلات النمو .

مما سبق يتبين أن للارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية في المنطقة العربية أثارا خطيرة علي فئة واسعة من المواطنين في الدول العربية خاصة في الدول الأقل نموا وغير القادرة على زيادة إنتاج الغذاء محليا لأسباب مادية و تقنية ، أو تلك غير القادرة على مجابهة المخاطر واتخاذ إجراءات سريعة لتوفير الأغذية للمواطنين بالأسعار المدعومة وهذا ما يتطلب اتخاذ إجراءات على المستوي العربي لتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على مستوي معيشة المواطن العربي.

4- الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي و العربي لمجابهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والحد من ظاهرة الفقر: سعت مختلف دول العالم نحو التخفيف من حدة آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية و ترشيد استخدامها و تطوير معدلات الإنتاجية بقطاعها الزراعية وتبني مختلف السياسات الملائمة نتيجة لهذه الآثار السلبية .

1-4 الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي للحد من ارتفاع السلع الغذائية: ¹³

إستجابت العديد من الحكومات للحد من هذه الآثار ،وذلك من خلال إتباع سياسات تدخلية ،حيث عملت بعض الدول على توسيع شبكات الأمان الإجتماعي من خلال برامج التحويلات النقدية ، أو توزيع معونات غذائية طارئة. كما قامت العديد من الدول بخفض الرسوم الجمركية ، وذلك بهدف مساعدة المستهلكين على مواجهة ارتفاع الأسعار وفي المقابل قامت بعض الدول بالحد من صادرات بعض السلع الغذائية ، للتغلب على النقص المحتمل في الأسواق الداخلية ، وعمد البعض الأخر إلى الإفراج عن كميات من المخزون السلعي لتثبيت الأسعار .

كما قام عدد من المنظمات الدولية بإطلاق العديد من المبادرات ، فعلى سبيل المثال قام البنك الدولي باتخاذ بعض التدابير ،مثل :

- ✓ دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات غذائية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي ، يطلبها برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الطارئة؛
- ✓ جعل الزراعة أولوية ، فقد أعلن البنك أنه سيزيد مستوى إقراضه إلى قطاع الزراعة بواقع الضعف في إفريقيا في السنة المالية 2009 ، و ذلك من 400 مليون إلى 800 مليون دولار أمريكي؛
- ✓ زيادة المساندة المالية من أجل الإحتياجات القصيرة الأجل ، من خلال إعادة هيكلة المشاريع الحالية و زيادة حجم المنح و القروض القادمة حسب الضرورة؛
- ✓ توسيع و تحسين سبل الإستفادة من برامج شبكات الأمان ، مثل برامج التحويلات النقدية و أدوات إدارة المخاطر بغرض حماية الفقراء؛
- ✓ إثراء النقاش الدائر بشأن إنتاج الوقود الحيوي؛
- ✓ زيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن السياسات المتعلقة مثلا بفرض حظر على صادرات المواد الغذائية ، الذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك المواد في البلدان المستوردة وكذا ارتفاع مستويات الرسوم الجمركية على التبادل التجاري و الدعم المقدم في الدول المتقدمة للزراعة.

2-4 أهم الإجراءات التي اتبعتها الدول العربية للحد من ارتفاع السلع الغذائية: ¹⁴

- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية وتعريفه استيراد سلع الحبوب و بخاصة القمح إلى أدنى مستوياتها بجانب دعم الغذاء و التعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية؛
- ✓ تنفيذ مشاريع تنمية وخدمية لتحسين الظروف المعيشية للسكان و مجابهة التحديات البيئية والحد من الفقر وتوفير فرص العمل؛
- ✓ زيادة رواتب العاملين بالقطاع العام و الخاص؛
- ✓ زيادة المخزون الاحتياطي من السلع الإستراتيجية ، وزيادة السعات التخزينية لصوامع الحبوب؛
- ✓ دعم إنتاج بعض السلع الأساسية بما فيها القمح والحليب بما يمكن المستهلكين من الحصول عليها بأسعار مناسبة؛
- ✓ تخفيض رسوم الحماية الجمركية على السلع التي تعتبر رئيسية للمستهلك ، ويشمل ذلك مشتقات القمح والتي وصلت لحد الإعفاء في بعض الدول العربية، وقد شملت السلع التي تم تخفيض رسومها الجمركية الدواجن و البيض والألبان ومنتجاتها و الزيوت النباتية والمعلبات الغذائية؛

- ✓ اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة مثل مراقبة الأسعار ، و إصدار قوانين لدعم الإنتاج الزراعي، إجراءات وقف تصدير السلع الزراعية التي إرتفعت أسعارها المحلية ، تنشيط المؤسسات الإستهلاكية الحكومية وفتح الأسواق الشعبية لتوفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة ، إضافة إلى تنشيط جمعيات حماية المستهلك؛
- ✓ وفي جانب سياسات الإنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية الملائمة ، تسعى الدول العربية إلى تحسين مستويات الإنتاجية في المشاريع الزراعية القائمة ، بجانب التوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية وإقامة المشروعات الزراعية المشتركة كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الزراعية المشتركة بين السودان وكل من الأردن ، سوريا ، السعودية و مصر.

الخاتمة

من الواضح أن التأثير السلبي لإرتفاع الأسعار الغذائية كان جلي على كل من الدول دول ذات العجز الغذائي و فئة الفقراء على حد سواء. في حين بلغ أشد درجات تأثيره على الدول النامية ذات العجز في تحقيق أمنها الغذائي، من خلال تأثيره على إستهلاكهم الغذائي من حيث الكمية و النوعية. و قد كان أوضح مؤشر لهذا التأثير السلبي هو حالة الإضطراب الإجتماعي و أعمال الشغب التي إندلعت في مناطق عديدة عبر مختلف أنحاء العالم . الأمر الذي ألزم العديد من الدول من إدخال سياسات و تدابير جديدة في مواجهة التأثيرات السلبية لإرتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، و لذلك لضمان توافر إمدادات غذائية للمستهلكين الفقراء بأسعار معقولة، و ذلك تجنباً لزيادة حالات سوء التغذية.

خلص الباحثان إلى مجموعة من التوصيات و المقترحات المؤدية إلى تخفيف آثار إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الإقتصاد العربي و على الأمن الغذائي العربي نجملها فيما يلي:

- تطوير و تفعيل آليات عمل مؤسسات التمويل و الإستثمار الإنمائي العربية العاملة في القطاع الزراعي .
- دعم المنظمات العربية المتخصصة العاملة في القطاع الزراعي للتمكن من توسيع تنفيذها للمشروعات الواردة في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة.
- إحداث صندوق عربي لتمويل السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الوطن العربي.
- تبني السياسات اللازمة لإعداد و تنفيذ برامج وطنية عاجلة للحد من آثار إرتفاع أسعار السلع الغذائية.
- تشجيع الواردات الغذائية بتخفيض الرسوم الجمركية و تقييد الصادرات لزيادة الإمدادات الغذائية المحلية.
- لعب المنظمات الدولية لدور تقلص الدعم المادي في تلبية الإحتياجات الغذائية الفورية للدول الفقيرة.
- إستخدام الأدوات المالية للتحوط ضد مخاطر أسعار السلع كعقود الخيارات و المبادلات، و القروض الميسرة الممنوحة من طرف البنك الدولي.
- التقليل من الفروقات الإجتماعية من خلال مختلف السياسات المالية.
- دعم الطبقات الفقيرة من خلال زيادة النفقات الموجهة لهذه الطبقة.
- تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة لإنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية في الوطن العربي.
- إقتناء و تأجير أراضي زراعية في دول أخرى لضمان الإمداد بالغذاء و حماية أنفسهم من تقلبات الأسعار.
- إقامة مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية و وضع نظام لتنفيذه و إدارته.
- إدارة الأسواق و المخزونات لزيادة الإمدادات الغذائية بفرض ضوابط على الأسعار من خلال الأوامر الإدارية ، و تقييدات على حيازة التجار للمخزونات و الإكتناز، و تقييدات على تجارة العقود الآجلة بالسلع الأساسية.

قائمة بالمراجع

¹ - أنظر:

- منظمة الأغذية و الزراعة FAO ، تقرير حالة أسواق السلع الزراعية 2009، ص: 9.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية و الإتحاد العربي للأسمدة، تداعيات إرتفاع أسعار العالمية للمواد الغذائية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، ورشة عمل للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي، الدورة 83، الخرطوم ، 2009، ص: 2-4.

- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مراقبة أسعار الغذاء لسنة 2011، 2012، 2014، 2013، تاريخ الإطلاع: 2014/03/05.

- http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/april_2011.html

- http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/january_2012.html

- <http://www.albankaldawli.org/artopic/povertypublication/food-price-watch-november-2013>

<http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/feb-2014.html>

² - مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية هو مؤشر لاسبير المرجح تجاريا لأسعار 55 سلعة غذائية بالدولار الأمريكي في البورصات الدولية (أنظر

www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex

³ - أنظر:

- منظمة التغذية و الزراعة، تقرير حالة أسواق السلع الزراعية 2009، مرجع سابق، ص- ص: 10-25.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية و الإتحاد العربي للأسمدة، تداعيات إرتفاع أسعار العالمية للمواد الغذائية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، مرجع سابق، ص: 4-6.

- منظمة التغذية و الزراعة و البنك الدولي ، تقرير عن تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، جانفي 2009، ص: 1-5.

⁴ - منظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي و منظمة الأغذية و الزراعة، تقرير عن التوقعات الزراعية 2011-2020، ص- ص: 1-3.

⁵ - البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1990 ص41.

⁶ - فريد كورتل، الفقر: مسبباته، آثاره و سبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمت، الفقر و التعاون، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر، ص: 183-184.

⁷ - محمد محمود العجلوني، ورقة عمل مقدمة الى الاسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية بعنوان: الاساليب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، جامعة اليرموك، 2010-05-12/10.

⁸ - أنظر:

آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية غي العالم - التكاليف والفوائد- ص14.

www.fao.org/docrep/014/i2330a/i2330a03.pdf

⁹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2012، مرجع سابق، ص: 40-41.

¹⁰ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2011، مرجع سابق، ص: 50.

¹¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية و الإتحاد العربي للأسمدة، تداعيات إرتفاع أسعار العالمية للمواد الغذائية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، مرجع سابق، ص: 12.

¹² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2012، مرجع سابق، ص: 36.

¹³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية و الإتحاد العربي للأسمدة، تداعيات إرتفاع أسعار العالمية للمواد الغذائية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، مرجع سابق، ص: 16.

¹⁴ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية و الإتحاد العربي للأسمدة، تداعيات إرتفاع أسعار العالمية للمواد الغذائية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، مرجع سابق، ص: 17.